

نشوء هذه المؤسسات وما طرأ عليها من تطورات مؤشر مناسب على التقدم الذي حققته الدولة في عملية التنظيم المذكورة سابقاً. وهذا ما نجده بصورة واضحة في مجتمع أو مجتمعات الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعد قيام الدولة العربية الإسلامية.

لقد قام في مجتمعات الجزيرة العربية وأطرافها من المؤسسات ما يتناسب وحاجات هذه المجتمعات. ويهنا هنا مجتمع مدينة مكة التجاري الذي يمثل الجذور التاريخية لدولة الإسلام [التي نشأت نتيجة للدعوة الإسلامية التي بشر بها الرسول (ﷺ)]. فقد قام في هذا المجتمع من المؤسسات ما يتناسب وطبيعة حياة ذلك المجتمع من سلطة عليا متمثلة في قبيلة قريش أو أحد فروعها، إلى الملأ الذي كان يجتمع في دار الندوة مشكلاً بذلك مجلساً استشارياً لذلك المجتمع المكون من عدة فئات قبلية، إلى المسؤولية عن السقاية والرفادة في مواسم معينة والتي كانت تشكل مظهراً أساسياً في حياة هذا المجتمع، إلى قيادة الحرب في حال تعرض هذا المجتمع إلى تحد خارجي.

أقام الرسول (ﷺ) الدولة في المدينة المنورة، ثم اتسعت لتشمل جميع بلاد الحجاز. ومن البداية، برزت الحاجة إلى الكتاب في الدولة. فقد كان للرسول (ﷺ) عدد من الكتاب، ولكل واحد منهم أو أكثر تخصص في نوع معين من الكتابة، كما كان لكل منهم أو لجميعهم من يخلفهم في حال تغييبهم عن أعمالهم، فمن كتاب الوحي، إلى كتاب حوائجه الخاصة، وكتاب يكتبون ما بين الناس من أعمال، وكتاب يكتبون في الأمور المتعلقة بالقبائل ومياهاها، وكتاب مغام الرسول (ﷺ)، وكاتب أو كتاب إلى الملوك في الخارج، إلى غيرهم من الكتاب<sup>(١)</sup>. على أنه من الملاحظ أن اختصاصات الكتابة اقتصر على الحاجات الأساسية للدولة في ذلك الوقت، وأنه لم تبرز الحاجة إلى إقامة الدواوين المتخصصة إلا بصورة تدريجية.

في فترة خلافة عمر بن الخطاب، ونتيجة لتوسع الدولة العربية الإسلامية التي شملت الجزيرة العربية كلها وبلاد الشام والعراق والجزيرة الفراتية وفارس ومصر برزت الحاجة الملحة إلى إقامة المؤسسات الادارية الضرورية للمجتمع، فكان تدوين الدواوين الأساسيين: ديوان الجند وديوان الخراج، في المركز وفي الولايات: البصرة والكوفة، وأجناد الشام، ومصر. وكانت دواوين الجند بالعربية وكتابتها من العرب، أما دواوين الخراج فقد كانت تدون بلغات الولايات التي كانت سائدة قبل الفتح وكتابتها من أبناء الولايات من غير

(١) ابن عبدربه، العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، لا. ت، ج ٤، ص ٢١٥ - ٢١٦، الجهشيارى، الوزراء والكتاب، تحقيق السقا وشركاه، ط ١ (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ١٢-١٣.